

## من همومنا الجامعية

إ . د . خالد عمار \*

مهموم الجامعة عديدة و متنوعة : -

همومنا الجامعية متعددة المواطن و متشعبة الأبعاد . و من بين هذه المهموم ما هو عام ينسحب على جامعاتنا المصرية كافة ، ومنها ما تختص به بعض الجامعات و خاصة تلك التى يطلق عليها اسم الجامعات الاقليمية ، هذا فضلا عن أن بعض تلك المهموم مرتبط بالكليات و بتفريعاتها من مختلف الأقسام و التخصصات . و تتفاوت تلك المهموم و الشجون فى موضوعاتها ، فمنها ما يرتبط بوظيفة الجامعة فى سياق حركة المجتمع ، و ما يترتب على ذلك من نوعية المعرفة الجامعية و أساليب تعليمها و تطورها ، و من مناهج التفكير التى تؤسسها ، و من الأنشطة و المناخات الشبابية التى تمارسها و تشيعها . كذلك تمتد تلك المهموم إلى أعضاء هيئات التدريس و مهماتهم فى التدريس و البحث ، و إلى الطلاب و خلفياتهم الاجتماعية و بواقعهم فى التعلم إلى غير ذلك من عديد القضايا التى تستدعى التقصى و التشخيص و المواجهه .

و إذا كانت تلك المهموم و غيرها جديرة بالدراسة العلمية ، إلا أن بعضها يحتل أولوية متقدمة فى مجمل الأولويات ، فإنه من الطبيعى و المنطقى أن يتم وضع معايير لترتيب سلم الأولويات فيما بينها بهدف معالجة الأهم من حيث البداية الزمنية ، و مما سوف تكون له آثار مضاعفة - كما يقول الاقتصاديون - على بقية المفردات الأخرى فى بيئة المهموم الجامعية . و تبرز الحاجة الملحة إلى الابراك المتعمق لمخاطر المشكلات الجامعية مع تزايد الشكوى - الظاهرة و المستترة - من الأساتذة و الطلاب ، و من الخريجين و أولياء الأمور ، و من سوق العمل و هياكله المختلفة ، و من قطاع الأمن و مشكلات الانحراف و التطرف و الجريمة ، و أخيرا و ليس آخرها من مجالات المشاركة السياسية و صور الاغتراب الاجتماعى و الانتماء الثقافى و الوحدة للوطنية و تننى

## الانتاجية في العمل .

و مع التسليم بأن تلك المشاكل و الهموم لا يمكن أن تلقى على كاهل الجامعة وحدها ، لكنه لا يمكن أعفاؤها من إسهامها فى العمل على إفرانها ، و فى التعبير عنها ضمن منظومة العوامل و القوى المجتمعية الأخرى ، سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية . و من الملحوظ فى السنوات القليلة الماضية أن الجامعة قد أخذت تشق مسيرتها من خلال القصور الذاتى ، مطمئنة إلى ما درجت عليه من مضامين و أساليب و إجراءات ، دون سعى حثيث الى محاولات للتجديد و الحيوية بما يتكافؤ مع ما يضطرب به المجتمع المصرى من أزمات و تحديات . و مع الإقرار بما قامت به من جهد و معاناة فى استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، إلا أن ذلك قد اقتصر فى حدود معينة على الكم ، و لم ينطلق الى الكيف . و مع الإقرار كذلك بأن لبعض الكليات قدرا محدودا من النشاط البحثى و تنظيم السنوات العلمية ، إلا أن الحصيلة الإجمالية للنشاط العلمى لم تتعد آثاره أسوار الجامعة ، فضلا عن أنه قاصر عن متابعة ما تفجره جامعات المجتمعات الصناعية المتقدمة من الثورات المعلوماتية و التكنولوجيا و الهندسة الوراثية ، بل و فى مجالات العلوم الاجتماعية و الانسانية . و باختصار فإن أقصى ما استطاعته جامعاتنا هو استيراد و استهلاك القليل مما تيسر لها من المعارف المتجددة ، دون تسعى إلى إنتاج ما يمكن أن يرقى إلى ما يمكن أن يعبر اسهاما أصيلا نافعا فى سوق المعرفة المحلى ناهيك عن سوق المعرفة العالمى

## التعليم الجامعى مجال متخصص للدراسة

تمثل الجامعة قمة الهرم التعليمى ، ليس مجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمى و حسب ، بل لأنها - وهو الاعتبار الأهم - تقوم بمهمة خطيرة فى صياغة الشباب - فكرا و وجدانا و فعلا و انتماء . و من خريجي الجامعات تتخلق قيادا المجتمع فى مختلف المجالات العلمية و الاقتصادية و السياسية و الادارية و الثقافية ، و التى من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدما أو تثبيتا أو انحسارا . أضف إلى هذا ما للجامعة و للجامعيين من موقع متميز و مرموق فى النسق القيمي و الحضارى الذى

يؤثره النظام الاجتماعي في حركته وعلاقاته وتفاعلاته وتواصله . وقد يصل الامر ببغض قطاعات الرأي العام إلى أن تخلع على الحرم الجامعي وشاغليه أجواء مثالية من القيم والتوجهات .

و إلى جانب ما تتمتع به الجامعة من دور قيادي - رسمي و شعبي بحقيقي أو متوهم - وبخاصة في الاقطار النامية من دول الجنوب ، فإن أهمية ما تقوم به من رسالة تربية تنبج كذلك مما يتكلفه المجتمع - دولة و أسرة - من نفقة على هذا التعليم الجامعي . وقد يتراوح ذلك ما بين خمسة الى عشرة أمثال ما ينفق على تعليم الطالب في مراحل التعليم العام . وقد بلغت نسبة ما ينفق على التعليم الجامعي و العالى في مصر أكثر من ٢٠ في المائة من اجمالي الانفاق على التعليم في أواخر الثمانينات في مصر . وفي الوقت الذي أخذت تتناقص فيه أعداد الطلاب في الجامعات من حوالي ٦٦٠ ( ألف ) عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلى حوالي ٥٧٠ ( ألف ) عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ زادت موازنة الجامعات من ٢٤٠ ( ألف ) إلى ٩٤٥ ( ألف ) لنفس العامين السابقين ، أى بزيادة حوالي أربعة أمثال . وبعبارة أخرى زادت تكلفة الطالب من ٦٢٥ إلى ١٦٥٥ جنيها في السنة (١) و يتضح حمل هذه التكلفة و ما طرأ عليها من زيادة إذا ما أركنا أن متوسط دخل الفرد خلال نفس العامين السابقين زاد من ٦٥٠ دولار الى ٦٦٠ دولار في السنة . (٢)

و ما دمننا في حساب التكلفة الاقتصادية للتعليم الجامعي ، فطينا أن نضيف تكلفة فرصة العمل الذي كان من الممكن أن يقوم به الطالب الجامعي خلال سنوات الدراسة الجامعية . و الى جانب ذلك كله يتوجب حساب تكلفة إعداد عضو هيئة التدريس سواء تم ذلك في الداخل أو في الخارج . و من ثم فإن المتوقع من مثل هذا الاستثمار الضخم في التعليم الجامعي أن ينجم عنه عائد مجتمعي يتكافأ مع هذا الاستثمار ، سواء كان هذا العائد في إعداد المورد البشري من القوة العاملة المدربة في مختلف المهن و في متعدد الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ، أو كان هذا العائد في مجالات المعرفة و الثقافة و القيم و الانتماء و المسؤولية الاجتماعية .

و نظراً لما لتلك العوامل من وزن في الاعتبارات التعليمية و المجتمعية استحققت الدراسات و البحوث في قضايا التعليم العالى أن تحل مكانها البارز و أن تصبح مجالاً

متميزا من مجالات النشاط البحثي ، وأن يتخصص في ذلك بعض الباحثين من مختلف ميادين المعرفة التربوية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية . و قد استطاع هذا المجال في الدول الصناعية أن يتسم بخصائص فارقة في موضوعاته و اهتماماته عن كثير من مجالات التربية الأخرى ، لعل من أهمها دور الجامعة في إنتاج المعرفة و تطويرها و تجديدها ، فضلا عن إنتاج المتخصصين و الباحثين و العلماء ، و ذلك في إطار التنافس في السوق العالمية بين تلك الدول . و برزت خطورة هذا الدور حين أصبح إنتاج المعلومة و المعرفة و تكنولوجيا الاتصال من اهم مفردات التجارة الدولية ، بحيث غدت مجالا للتنافس بلغت حدته اشد من التنافس في إنتاج السلع المادية . و أصبح من المألوف تقسيم العالم إلى دول كثيفة الإنتاج للمعلومات ، و أخرى ضعيفة ، بل أنه قد أصبح مثل هذا التقسيم واردا في التفرقة بين الدول الصناعية ذاتها . و قد احتضنت الجامعات ، قبل مراكز البحوث - طلائع الثورة المعلوماتية ، و قادت مسيرة الاطراد في تنميتها (٣).

و إذ نعود إلى التعليم الجامعي باعتباره مجالا من مجالات البحث المخصص لمجمل الاعتبارات السابقة و غيرها ، نضيف إلى ذلك الحالة الأنيمية للقوى العاملة في مصر من حيث نسبة خريجي الجامعات فيها ، حيث لا تتعدى ٦ في المائة من مجمل تلك القوى . و هذا مما يضاعف هموم تعليمنا الجامعي كما و كيفا . و مع ذلك كله فإن الدراسات و الابحاث المصرية الجادة في هذا المجال بصرف النظر عن الرسائل لنيل الشهادات الجامعية - لا تزال في معظمها محدودة جدا في كمها ، و ضيقة الاطارات و المنطلقات في معالجاتها . و هذا لا يعنى بطبيعة الحال عدم وجود استثناءات قليلة هنا و هناك .

و لقد جاء انشاء مركز لتطوير التعليم الجامعي التابع لجامعة عين شمس تجسيديا صحيحا لمعالجة القصور في التصدي لختلف الهموم و المشكلات التي تواجه جامعاتنا بعد أن أرست دعائمها في مصر من وسطها إلى شمالها و جنوبها و ذلك في منهج منظم و جهد دائب متصل لهذه المؤسسة و المأمول أن تتوغل تلك المعالجة إلى الاعماق دون الاقتصار على المسح السطحي ، و أن تمسك بالتشابكات بين الجامعة و المجتمع ، و أن تدرك العروة الوثقى بين المعرفة و الأخلاق ، و أن تكشف أبعاد العلاقة بين النفع

الذاتى للتعليم و التعليم و بين الالتزام الوطنى ، و ان ترسخ النظرة النقدية بين امتلاك القدرات و الكفايات المهنية و بين المسئوليات الاجتماعية فى تطبيقاتها و موطنها (٤) .  
 و فى اعتقاد الكاتب أن من أوجب الهموم التى تستحق التناول بالبحث المتصل و المتعمق من خلال المناهج العلمية و المقاربات الثبينية لمختلف التخصصات قضية العلاقة بين الجامعة و المجتمع فى مصر من خلال منظور نقدى اجتماعى تاريخى ، و هو ما سيتم الاقتصار عليه فى هذا المقال .  
**الحوار بين الجامعة و المجتمع :-**

يمتد الحوار بين الجامعة و المجتمع إلى ساحات و شعاب متعددة من الهموم و القضايا ، يتردد بعضها فى الخطاب الرسمى ، و فى الاجراءات و الممارسات الموسمية و اليومية لكل من الاساتذة و الطلاب . بيد أن بعضها الآخر مستتر و جوى أو جوارًا أو تسلطا مما يتصل عدد من قضاياها بجوهر الرسالة الجامعية فى المجتمع المعاصر . و إذا كانت لحمة تلك القضية من نسيج الحوار بين الجامعة و القوى الداخلية فى المجتمع ، فإن سداتها متشابكة مع المتغيرات العالمية و تفاعلاتها و ضغوطها ، و بخاصة فى سباق الحركة المجتمعات و الجامعات فى لدول النامية . و من الضرورى أن يتعمق التطوير لدور الجامعة و رسالتها فى حوارها مع المجتمع بحيث تقوم على الإبراك الكلى لمجمل تلك الخيوط ، و الى الوعى المتكامل بعلاقاتها و تشابكاتها بغية السعى إلى انتاج نسيج افضل يمكن الجامعة من أن تتشع به لتقوم بدورها الريادى الذى يقرره الخطاب التربوى التقدمى .

و قد جرى الاصطلاح التربوى على تخصيص الجامعة بمهما ثلاث :

أولها : التدريس ، و ثانيها : البحث ، و ثالثها : الخدمة العامة ، أو ما يطلق عليه فى جامعاتنا خدمة المجتمع الذى أصبح مهمة مؤسسية لا جانبية لرسالة الجامعة . و من المنظور المنطقى للحوار بين الجامعة و المجتمع بفرض التحليل جملة من التساؤلات حول مكونات كل من تلك المهمات ، و التوجهات التى تسير فيها العمليات لانجاز تلك المهمات ، و أخيرا المقاصد المجتمعية باعتبارها الناتج النهائى لتفاعل تلك المكونات من خلال التوجهات المحددة لعمليات انجازها .

و تتمحور تلك التساؤلات فى مهمة التدريس حول من هم الذين يلتحقون طلابا فى الجامعة و ماذا نعلمهم ، و من يعلمهم ، و لماذا يتعلمون . و كذلك الشأن فى التساؤلات حول مهمة البحث و خدمة المجمع . و تدور هذه التساؤلات حول :

ما طبيعة العلاقة بين تلك المهمات و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فى أى مجتمع من المجتمعات ؟ و الحاصل أنه ليس من المعقول أن يمنح المجتمع ذلك الدور الخطير للجامعة ، و يصدق عليها من موارده المادية و المالية و البشرية نون أن يكون له أهداف مبتغاة من تلك المؤسسة . و هذا ما يقصد عند الحديث عن التوظيف الاجتماعى للجامعة ، بحيث أن مضمون تلك المهمات الثلاث يحمل فى ثناياه و تجايفه مقاصد تخدم الأنماط الانتاجية و البنية الاجتماعية و الايديولوجية الفكرية المهيمنة و الطاغية فى المجتمع فى فترة زمنية معينة .

و تتطلب الاجابة عن تلك التساؤلات نظرة نقدية تتجاوز الاشكال و المظاهر الفنية و الادارية القائمة للتعرف على ما يمكن وراء تلك الأشكال و الاجراءات ، لتنبش و تحدد مثلا من خدم من الشرائح و الفئات الاجتماعية ، و لماذا تستبعد أبناء شرائح و فئات أخرى ، و ما هى العوامل و الظروف الى شكل تلك الصيغة فى نمط الخدمة و زبائنها ، و ما هو المضمون المعرفى و آلياته ووسائطه لما يحدث فعلا ، و ما نوع المبررات و التبريرات الفنية أو الاقتصادية التى تعزز تلك الاوضاع القائمة فى ممارسة الجامعة لمهام الثلاث ؟ و باختصار فإن الحوار بين الجامعة و المجتمع ليس مجرد حوار حيايدى موضوعى فنى ، و إنما هو فى جوهره و تفاعلاته حوار توظيف اجتماعى لتلك المؤسسة فى سياق القوى و العوامل السياسية و الاقتصادية و الايديولوجية التى تحتضنها السلطة المهيمنة ، و تمسك بها زمام الامور ضبطا و توجيهها خلال فترة زمنية معينة و حين نتحدث عن النظرة النقدية لكشف و استجلاء اعماق الاشكال و المضامين فى مهمات الجامعة ، و فيما استقر عليه الامور و توازنت المصالح و ترسخت الافكار و تبلورت التبريرات فإنما يريد من وراء ذلك الوعي بإمكانية التطوير و تصور البدائل من أجل حركة متنامية لتحرير المجتمع ، و إرساء العدل ، و تنمية الطاقات البشرية المبدعة لصناعة الحاضر و المستقبل .

و حين نلتفت إلى واقع مؤسستنا الجامعية يبدولنا أن الحوار بينها و بين المجتمع ،

جدول رقم (٢)  
نسب الالتحاق من خريجي الثانوية العامة بالجامعات (١٠)

٩٠/٩٨	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	السنة / البيان
٣٧٧٦	٤٣٨٨	٤١٠٠	٣٣٥٥	٣٥٥٢	نسبة الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانويات (ذكور و إناث)
٤٤٥٥	٦٢٣٢	٥٩٣٩	٦٥٥٩	٦٧٣٧	نسبة الالتحاق بالثانويات العامة من الاعدادى

و فى سياق الحوار بين الجامعة و المجتمع من أجل رفع المستوى التعليمى للسكان و بخاصة فى قضية توسيع فرص التعليم الجامعى فإن مبدأ العدالة الاجتماعىة فى فرص التعلم و غيرها من فرص العمل و الحياة بصورة عامة يقتضى أن يراجع المجتمع فى الوقت ذاته كثير من نظمه و مؤسساته و أيدلوجيته بما يحقق قدرا متناميا من العدل الاجتماعى و تكافؤ حقيقى للفرص و تنمية لطاقت كل الانسان .

فرص التعليم الجامعى للبنات : -

وما دمننا بصدد الحديث عن توسيع فرص التعليم الجامعى ، فإن إشارة خاصة إلى فرص تعليم البنات تعتبر واردة ، بل ملحة فى حوار الجامعة مع المجتمع ، وتشير الاحصاءات إلى تدنى فرص الاناث بالنسبة للذكور . ونقدم فى هذا الصدد بعض الارقام التى توضح تلك الظاهره ، ففى الوقت الذى تزايدت فيه اعداد البنات الناجحات فى امتحانات الاعدادىة العامة خلال الفترة من ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ بنسبة تقدر بحوالى ١٩ فى المائة من حملة أعداد الطالبات تناقضت نسبتهن بحوالى ١١٢ فى

## جدول رقم (٣)

(٦) تطور اعداد طلاب الجامعات و الخريجين  
١٩٨٥ / ١٩٨٦ - ١٩٨٩ / ١٩٩٠

السنة الدراسية البيان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	% للتغيير
عدد الطلاب	٦٦١٣٤٧	٦٢٩٧٢٣	٦٠٤٨٤٦	٥٨٧٠٣٣	٥٦٩١٢٦	١٣ر٨
عدد الخريجين	١١٩٢١٦	١١٥١٠٦	١١٢٦١٥	١٠٥٥٨٩	١٠٥١٤٤	١١ر٨

يتضح من الجدول السابق تناقص أعداد الطلبة فيما بين عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بحوالى ١٣ر٨ فى المائة وعدد الخريجين بحوالى ١١ر٨ فى المائة . وهكذا يكشف زيف الدعاوى التى تضح من كثرة عدد الجامعيين خاصة إذا ربطنا هذا التناقض المطرد مع الزيادة المطردة فى معدل النمو الطبيعى للسكان ، و الذى بلغ خلال نفس الفترة حوالى ١٣ر٥ فى المائة . و تزداد القناعة فى الاحتفاظ بالمستويات المتدنية للقبول إذا أدركنا أيضا أن معدل التحاق الطلاب بالجامعات إلى ما يقابل شريحتهم العمرية من السكان ( ١٨ - ٢٢ سنة ) لا تجاوز عام ١٩٩٠ ، ١٩ر٨ فى المائة ، و هى نسبة متدنية إذا ما قورنت بكثير من الأقطار العربية الأخرى و معظم أقطار امريكا اللاتينية ، و ذلك دون المقارنة مع الدول الصناعية الى تجاوزت النسبة فى معظمها نسبة ٥٠ فى المائة (٧).

و اذا كان آخر وثيقة لوزارة التعليم تقرر أن التعليم العالى و الجامعى (هما) الرصيد الاستراتيجى لمصر الذى يتحقق عن طريق الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية و أن تقدم الدول يكون انعكاسا مباشرا لزيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالى (٨) فإنه يترتب على ذلك بالضرورة العمل على توسيع فرص القبول بالجامعات ، و ايجاد معايير مختلفة للالتحاق بها الى جانب نتائج الثانوية العامة ، و الي التفكير فى انماط

مختلفة من المسارات التي تتيح للراغبين فى متابعة التعليم على المستوى الجامعى أن يحصلوا عليه ، نون شروط بيروقراطية أو مالية تحول نون اتاحته لمختلف الشرائح الاجتماعية .

و يسود اعتراض على توسيع فرص الاستمتاع بالتعليم الجامعى زاعما أن ذلك سوف يخلق اختلالا فى موازين العرض و الطلب . لكن كثيرا من تجارب الأمم الأخرى أثبتت أن زيادة اعداد الخريجين سوف تؤدى الى زيادة الطلب على اعمال مناسبة لهم ، و ان تحقق ذلك على مدى زمنى ليس بالقرب . و الحديث عن الاختلال أو التوازن يدعونا الى التساؤل حول اختلال أو توازن فى مصالح من ، و أى الفئات . انه اختلاف أو توازن لمن تندمج مصالحهم فى مسيرة الأوضاع الراهنه ، و يحرصون على ان تستمر فى موازناتها و توجهات مسيرتها القائمة .

و فى هذا الصدد ` أثبتت الإحصاءات أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات و التعليم العالى تقل عنها بين خريجي التعليم الفني ، و هو عكس الاعتقاد السائد . و يرجع ذلك إلى قدرة خريجي التعليم الجامعى على ايجاد فرص عمل لهم ` يضاف إلى ذلك كله أنه رغم التردى فى نوعية هذا التعليم إلا أنه يتيح قدرا متفاوتا من الاستنارة و العقلانية و التفكير المنطقي و الحس العام فى نظرة اولئك الخريجين إلى أمور الحياة فى ابعادها الشخصية و المجتمعية . و هذا ما يلاحظه المرء من أن موجة العنف - لا منطق العقل - هى التي تجتاح خريجي التعليم نون الجامعى فى الاغلب الأعم مما يسلم هؤلاء الى ساحات المتطرفين ، و الى جماعات المخدرات و غيرها من صور الانحراف و الاجرام .

و يتضح القصور فى فرص الالتحاق بالجامعات من بين خريجي الثانوية العامة و الفنية و الأزهرية من البيانات التالية

المجتمع قد وصل في أيامنا إلى درجة عالية من التوازن ، و أن التفاوض بينهما قد غدا تفاوضاً سلمياً لس فيه ما يعكس أجوائه من الجدل أو التباين أو الصراع ، وترسخت القناعة بين الطرفين في إطار حشد من التبريرات الفنية " و العلمية " (٥) بيد أن هذه القناعة كنز لا بد أن يفنى ، و مرد ذلك إلى أنها تحجب خلفها حشداً مزياداً من الحقائق و الوقائع الموضوعية المناهضة مما يتجلى فيما تضطرب به الجامعة بين الفينة و الأخرى من تدمر و صيحات للتغيير الحقيقي ، و من صراع بين مختلف الأيديولوجيات ، و من نقد لقدرات الخريجين و مهاراتهم . أضف إلى هذا ما ينسب للجامعة من تخلف في الاهتمام - تدريسا و بحثاً - بقضايا المجتمع الحاكمة و أزماته المتلاحقة ، بل أنه يسود في المناخ الجامعي بصورة عامة عزوف عن الاقتراب منها بحكم حيادته العلم و موضوعيته ، أو من خلال الاستعلاء على تلك القضايا و الأزمت . و ليس بمستغرب أن تشعر الجامعة و الجامعيون بهذا الاستعلاء أو النظرة من عل في بنية اجماعية تجثم الامية فيها على عقول ووعي نصف القوى العاملة

### فرص الالتحاق بالجامعة :

لقد استقر قناعات كثيرة منها أن معيار القبول في الجامعة هو نتائج الثانوية العامة ، و هي المدخل الوحيد لحرمتها و قاعاتها ، لأن تلك الشهادة بشروطها و حدودها الزمانية و المكانية هي الضمان الحاكم لتكافؤ الفرص و الملحوظ أن أعداد الملتحقين بالجامعات قد أخذ في التناقص خلال السنوات القليلة الماضية كما تناقص عدد الخريجين ، إذ يتضح ذلك من الجدول التالي :

المائة فى امتحان الثانوية العامة ، كما تناقصت نسبتهم بحوالى ٧٧ فى المائة فى الالتحاق بالجامعات و بحوالى ٦٢ فى المائة من جملة المتخرجات . كذلك يتضح التفاوت بين الجنسين حين نجد أنه فى عام ١٩٩٠ / ٨٩ كان نسبة الملتحقات فيما يسمى بالكليات .

و من الجدول السابق يتضح أن متوسط نسبة الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانوية العامة لم يتجاوز ٣٨٢ فى المائة . و ترجح سياسات تضيق القبول فى السنتين التاليتين انخفاضاً فى النسبة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ . و مبدأ التناقص فى فرص الالتحاق بالجامعات انطلاقاً من التناقص فى نسبة الالتحاق بالثانوية العامة من خريجي التعليم الاعدادى ، كما يظهر من نسب التغير فى أعداد الطلاب لكل من التعليم الاعدادى و الثانوى و الجامعى ، فى ضوء البيانات التالية :

### جدول رقم (٣)

نسب التغير فى اعداد الطلاب فى المراحل الاعدادية و الثانوية و الجامعية (١١) من

٨٦/٨٥ - ٨٩ / ٩٠

البيانات	الاعدادى	الثانوى	الجامعى
نسبة التغير فى اعداد الطلاب بين عامى ٨٦/٨٥ - ٩٠/٨٩	+ ٥٩٨	+ ٠١	- ١٣٨

و يعنى هذا أنه فى الوقت الذى زادت فيه اعداد الطلاب فى المرحلة الاعدادية زيادة كبيرة ، ظلت نسبتهم ثابتة تقريباً فى المرحلة الثانوية العامة ، بينما تناقصت بنسبة ملحوظة فى التعليم الجامعى خلال الفترة من ٨٥ / ٨٦ - ٨٩ / ٩٠ و خلاصة كل هذه المؤشرات توضح محدودية فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى ، بل و ناقصها بالنسبة لمجمل المراحل التعليمية و تدفق الطلاب خلالها بالكليات النظرية الى مجموع الملتحقين من الذكور تقدر بحوالى ٥٦ فى المائة بينما بلغت بحوالى ٤٧ فى المائة بالكليات العملية .

و مؤشرات الجدول التالى توضح التباين بين نسبة الإناث الى الذكور و تطورها

خلال السنوات من ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ / ١٩٩٠

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للطلبة و الطالبات فى الجامعات (١٢)

البيان	السنة					
	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	% للتغيير من عامي ٩٠/٨٩ ، ٨٦/٨٥
الطلبة	٦٦٧	٦٧٥	٦٦٥	٦٦٣	٦٥١	- ١٦٩
الطالبات	٣٣٣	٣٢٥	٣٣٥	٣٣٧	٣٤٩	- ٧٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	- ١٣٨

و نسبة البنات الى البنين فى التعليم الجامعى محدودة حتى بمقارنتها ببعض الدول العربية أو بكثير من الدول النامية الأخرى. ورغم أنه يبدو تحسن بسيط بين طرفي الفترة إلا أن الأعداد المطلقة للطالبات تناقصت تناقصا مطردا من ٢١٥٣٨٤ عام ٨٦/٨٥ إلى ١٩٨٧١٢ طالبة عام ٩٠/٨٩ ، بيد أن نسبة التناقص لديهن أقل من نسبة التناقص لدى الذكور من الطلاب .

و نستقرئ مما سبق من بيانات عن واقع التعليم الجامعى للبنات أنه لا يزال محدودا ، و يتطلب توفير الأجواء و الامكانيات التى تجعل فرصة منامية و مقاربة مع البنين . و ليس هنا مجال التأكيد على أهمية تعليم البنات الى المستوى الجامعى فى تطوير المجتمع و حيويته حين تتمكن من الدخول الى سوق العمل بقدرات تعين على كفاءة انتاجية عالية . هذا فضلا عن أن تعليم البنات تعليما جامعيًا له تشابكات و ترابطات مع عديد من المتغيرات المجتمعية ، فهو مرتبط بصغر حجم الاسرة ، و بالصحة الوقائية و إصباح البيئة ، و بالمشاركة السياسية و الاجتماعية الواعية . كذلك اظهرت بعض الدراسات فى بعض الاقطار النامية الارتباط الإيجابي العالى بين التعليم الجامعى للام و الحرص على تعليم بناتها حتى التعليم الجامعى أو إلى أقصى ما تستطيع قدرتهن ، وهو ارتباط أعلى من ارتباطه بتعليم الاب .

و إذا كان للجامعة دور فى توسيع فرص التعليم للبنات فإن على المجتمع و بخاصة

أجهزته الثقافية نور هام فى مقاومة تلك القوى و القيم و المواصفات الاجتماعية التى قد تقوم حائلا أو محددا لتوسيع فرص التعليم الجامعى للفتاة ، و خاصة من المناطق الريفية ، أو من تلك البيئات المحافظة التى ترى أن لتعليم البنات حدودا لا تتجاوز بلوغها سن المراهقة .

### من الالتحاق إلى التعليم والتعلم :-

و إذا انتقلنا من مجال فرص الالتحاق بالجامعة و سياساتها الراهنة ، فلا بد أن يمتد بنا الحديث الى مجال التعليم و التعلم فيها بما يحويه من مفاهيم و مضامين ، توجهات . و يطرح هذا المجال جملة من الإشكاليات و القضايا المحورية التى لا يتسع هذا المقال إلا لتناول بعضها باختصار فى سياق الحوار بين الجامعة و المجتمع المصرى و لابد من التأكيد على أنه التوسيع النسبى للفرص فى التعليم الجامعى ، وخاصة منذ الستينات حتى أوائل الثمانينات قد جاء نتيجة لتغيرات و تدافعات اجتماعية و ضغوط سياسية ، لكن مفاهيم التعليم و مضامينه لم تتأثر كثيرا بتلك التفاعلات المجتمعية ، وإن كان قد حدث بعض التطورات المحدودة كإنشاء كلمات أو تخصصات جديدة بيد أن فلسفة المعرفة و مقاصدها و توجيهاتها و تنظيمها و طرائقها ظلت أسيرة نموذج ثقافى مسيطر على نوع المعرفة و طبيعتها و مصادرها و أسلوب التعامل معها و وسائل تحصيلها و توظيفها ..

ولعل أهم قضايا التعليم و التعلم تلك المرتبطة بدور الجامعات بين نقل و توصيل الرصيد الثقافى من ناحية وظيفتها فى تطوير ذلك الرصيد و تجديده و تنميته و إذا كان للجامعة أن تقوم بهاتين المهمتين ، فما هى خياراتها و انتقاعها فى كل منهما ؟ و مثل الجامعة نقطة التقاء فاعلة و فعالة فى ممارسة و توظيف علومها و أنشطتها و آلياتها فى إطار أيديولوجيات ترتبط بقوى المجتمع و مؤسساته و أنماط العمل و علاقات الإنتاج السائدة و فى الوقت الذى نستطيع فيه العمل من خلال كونها و سيطراً و قناة لإعادة إنتاج الرصيد الثقافى الراهن و بنياته الاجتماعية ، فإنه يمكنها أن تستأثر بقدر لا يستهان به من الاستقلالية الذاتية (١٤). و بعبارة أخرى هل تسعى الجامعة إلى نقل و تبرير

النموذج الثقافى للعقده، والفئات المسيطرة سياسة واقتصاداً و مكانه ، أم أنها تبذل جهداً مقصوداً لفهم المتغيرات الداخلية والخارجية لإحداث حركة و صيرورة أكثر وعياً بمطالب التغيير ، حتى تصبح عاملاً له تأثيره فى الواقع بما يحقق حركية ثقافية و اجتماعية من أجل أنه تتنامى مقومات نظام إجتماعى أكثر عدلاً وأكثر تحرراً و ديمقراطية .

وحين نذكر أهمية التجديد للرصيد الثقافى نذكر دور الجامعة المصرية و توظيفها الاجتماعى فى عقدي الثلاثينات و الأربعينات ، حين انطلق منها فكر التنوير و التحديث و العقلانية على أيدي أساتذتها من أمثال لطفى السيد ، وطه حسين ، ومصطفى مشرفة . و أحمد أمين ، وأمين الخولى ، وعبد الرزاق الشهورى وغيرهم من أساتذة وطلاب ذلك الجيل . ولم يقتصر بما يخدم تحريك الواقع المصرى . وأرتبطت فى العقدين الآخرين بصورة واعية أو غير واعية بالتبعية أو الإعالة الفكرية و العلمية لمستوردات النموذج الثقافى الغربى الذى تقرره النظم الرأسمالية الغربية ومصائر السيطرة العلمية و التكنولوجية فى الدول الصناعية .

و لا يزيد أن نفضل فى نتاج التعليم و التعلم فى جامعاتنا ، فالمعروف أنها تنتج أشخاصاً " مبرمجين ، يؤثرون ثقافة الذاكرة بالطريقة البنكية " حسب تعبير باولو فريرى . و العلم عندهم مادة حفظ و ليس منها للبحث و التجريب و الاختبار و الاستنباط ، وما تزال تغطى بعض المعارف سحاباً من أساطير التفكير الخرافى ، تون تعمق للوقائع و الحقائق ، كما تختلط بها أيضاً ضروب من التجهيزات لا تستند إلى تقويم مختلف الرؤى و وجهات النظر .

وإذا كانت جامعاتنا مقصورة فى متابعة انتاج المعرفة المتجددة ، ومؤكدة على مجرد العقلانية الفنية للمعرفة وأوهامها باعتبارها موضوعية ونهائية ومطلقة وصالحة لكل زمان و مكان ،، فإنها ما تزال تنظر إلى العلوم الطبيعية و الاجتماعية و الانسانية بطريقة مجزأة ، و ينذر أن ترتبط الفيزياء بالكيمياء ، و الرياضة بإدراك العلاقات و الشروط ، تأثير الجامعة على قاعاتها و دروسها ، بل أمتد إلى خارجه فى مختلف مؤسسات المجتمع و أنظمتها و سياساته ، مما لا يتسع المجال للتفصيل فيه . و لعله من الغروض التى تساندها شواهد متعددة أن تلك الانطلاقات قد أصابتها فى العقدين

الاخريين على وجه الخصوص عوامل الجمود الفكرى و البيروقراطية الادارية و الازعان لمطالب السلطة وتوجيهاتها مما جعلها تفقد دورها الريادى الطليعى فى التجديد و الابداع الثقافى ، ومن ثم تولد لديها من المناعة و القناعة ما جعلها تنتصر على كثر من محاولات الاصلاح و التطوير و اختزلت جهودها فيما تمنحه من شهادات و ما تجتره من معارف لمواجهة مقتضيات الشرائح الاجتماعية المهيمنة على مقدرات السلطة و الثروة و النفوذ .

و بعد أن كانت الجامعة ركيزة من ركائز استقلال الدولة ، ولم تستطع أن تسهم بفاعلية مؤثرة فى إرساء دولة الاستقلال . ونشير بذلك إلى احتضانها لنموذج ثقافى يؤكد استهلاك المعرفة ، وبخاصة المعارف التى تعلمها اساتذتها فى الغرب (وعنه) وسيطرته على المناخ الثقافى بصورة عامة ، دون أن تحاول انتاج المعرفة التى تسهم بها ابحاثها وتأملاتها النسبية ، و نادراً ما يلتقى الزمان بالمكان فى التاريخ و الجغرافيه و الاجتماع و الاقتصاد و من المعروف أن أهم مكتشفات العلم التجريبي الحديث انما تتم حالياً على الحدود الفاصلة حالياً بين المجالات العلمية وأن الاكتشافات العلمية و تطبيقاتها التكنولوجية إنما هى نتاج تكامل وتشابك بين مختلف التخصصات ، وإن دراسة القضايا الاجتماعية و الاقتصادية تطلب مقارنة كلية ، ومستمدة من تحايل النظم و تقاطع التخصصات<sup>(١٥)</sup> . و الخلاصة أن مناهج التعلم السائدة ما تزال تقليدية قاصرة عن مابعة الثورة العلمية الثالثة وتضميناتها التكنولوجيه و المعلوماتيه . و إذ نؤكد على المنهج التكاملى فيما ينبغى أن تسلكه جامعاتنا ، فإن هذا لا يلغى قيمة التخصص الدقيق ، فالاسلوبان ضروريان ، بل أن من المفيد أيضاً أن يتلقى طلاب التخصص قدراً من الفهم و الوعى بأساليب التكامل بين العلوم و المعارف .

وإذا كان إنشغال التعليم و التعلم فى الجامعة معنيا بالعقلانية الفنية - مع قصورها مضموناً و تكاملاً - فإن التجاهل الأخطر هو ما يطلق عليه بالعقلانية الاجتماعية - و يقصد بذلك تكيف المعرفة الفنية وآلياتها و مناهجها بل وابداعها من أجل فهم الواقع المحلى و إدماج العلم و التكنولوجيا فى الحياة اليومية فكراً و سلوكاً - من أجل تكوين روح نقدية قادرة على توظيف المعارف بما يمكن من إيجاد تصورات جديدة و بدائل لحل الأوضاع و الظروف الحالية ، و إلى توقع غير المتوقع ، و علم التكيف الرشيد

مع المتغيرات ، وإلى القدرة على الفعل و التأثير ، وعلى تسليط الضوء على كل ما هو نسبي في طريقه أنى يدرك بها الناس العالم ، الذى يعيشون فيه (١٦) إذ ليس هناك حقائق مطلقة أزلية فى فهم ذلك العالم ، بل و ليس هناك أفراد أو نخبة تمتلك وحدها الحقائق المطلقة حول عالم الطبيعة و المجتمع .

و الخلاصة أن المشكلة المستعصية فى تعليم جامعاتنا هى الاهتمام بكمية المعلومات ، وفى حين أن يمكن الحصول عليها إذا ما توفرت لدينا أساليب البحث عنها فى عالم الحاسوب و نظم المعلومات وإلى عدم التفاتنا إلى توليد الشوق و المهارة للتعليم الذاتى . كذلك يركز تعليمنا الجامعى وما قبل الجامعى على التعليم عن طريق الحديث عن الاشياء ، لا من خلال التفاعل معها ، أو كما قال أحد الابداء نتعلم عن طريق رأنحة الاشياء دون أن نبصرها . أضف إلى هذا أن تعليم المعارف - علمية و اجتماعية و إنسانية ينبغى أن تتم فى سياق اجتماعى تاريخى ، وفى إطار قيم و منظورات معيارية ، تخفيفا من مخاطر الايديولوجية الوضعية التى توحى بصحة الحقائق و علميتها فى صورتها الجزئية ، و من ثم يصعب توظيفها الاجتماعى الفعال ، حين تفقد إطار العقلانية الاجتماعية و ملامتها لخصوصيات المجتمع و الجماعة و البيئة ، و مقومات ماضيها الحى و حاضرها المتطور و مستقبلها المنشود .

وفى قضايا الحوار بين الجامعة و المجتمع تحتل قيم المشاركة الديمقراطية و ممارساتها فى طول الساحة الجامعية و عرضها مكانة متميزة ضمن ما تقوم به من أدوار . وفى الجامعة وفى غيرها من مؤسسات التعليم تفرس بنور الديمقراطية فى المجتمع فى تربية " الديمقراطية الداخلية " التى تمارسها تلك المؤسسات التعليمية ، و خاصة على مستوى الجامعة حيث يبدأ وعى الطلاب فى النضج ، وفى الاحساس بآيم العمل المشترك . و للديمقراطية الداخلية و أوضاعها و حدودها فى جامعاتنا حديث آخر .

## المراجع

(١) محسوبة من : احمد اسماعيل حجي ، المعونه الامريكية للتعليم فى مصر سلسة قضايا تربوية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٤٢

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٠

(٣) انظر مهدى المنجرة " الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية " فى كتاب تنمية الموارد البشرية ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٨٩ ، ص ٢٧٩ - ٢٩٦

(٤) انظر حامد عمار " التوظيف المستقبلى للنظام التربوى " فى مجلة التربية والتنمية العدد الثانى ، ١٩٩٢ ( تحت الاصدار حاليا )

Henry A. Giroux, Theory and Resistance in Education, (٥)  
Bergin & Garrey, New York,1983, PP.17-18.

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى عام ١٩٩١

UNESO, Statistical Yearbook,1990, Paris (٧)

(٨) وزارة التعليم ، مبارك والتربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٢.

(٩) المرجع السابق ص ٧٣ .

(١٠) محسوبا من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، المرجع السابق

(١١) محسوبا من المرجع السابق .

(١٢) محسوبا من المرجع السابق .

World Bank Discussion Papers, Womens Work, (١٣)  
Education and family Welfare in Peru Washington  
1991,P.18

(١٤) اليونسكو / المعهد الدولى للتخطيط التربوى . التعليم العالى و النظام الدولى  
الجديد ترجمة مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ص ٢٠٧ .

(١٥) دنيس ج أو سبورن " العلم و التكنولوجيا و التربية " فى كتاب اليونسكو . تأمل  
فى مستقبل التنمية التربوية ، ترجمة ، انطوان خورى بتكليف من مكتب اليونسكو  
الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٨٦ ص ١٢٢ - ١٢٨

(١٦) ميرسيا مالتيزا " تطور مناهج الدراسات العلمية " فى المرجع السابق ، ص ١٣٦